

Distr.: General
22 November 2011
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وكذلك إلى قراري مجلس الأمن ١٦٠٩ (٢٠٠٥) و ٢٠٠٨ (٢٠١١)، اللذين أذن فيهما المجلس بنقل أفراد عسكريين وأفراد شرطة مؤقتا، حسب الاقتضاء، بين بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بهدف التصدي للتحديات التي لا يمكن التحكم فيها في إطار الحد الأقصى لعدد الأفراد المأذون به للبعثات. وأود أيضا الإشارة إلى الرسالة التي وجهها إليّ رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ (S/2011/594)، التي أشار فيها إلى إعادة ثلاث طائرات هليكوبتر عسكرية من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وكذلك أقرت توصيتي بالإبقاء على الخيارات المتعلقة باحتمال استعارة تلك الطائرات من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا لاستعمالها في التصدي للتحديات الأمنية التي تشهدها كوت ديفوار، خاصة في أبيدجان، واحتمال نقل تلك الطائرات مؤقتا إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار خلال الانتخابات التشريعية الإيفوارية المقبلة. وعلاوة على ذلك، أعرب عن امتناني إزاء موافقة مجلس الأمن على نقل سرية مشاة وكذلك ثلاث فصائل من وحدات الشرطة المشكلة مؤقتا من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بهدف دعم تلك البعثة خلال فترة الانتخابات في ليبيريا. وأود أن أبلغكم بأن عملية إعادة تلك الوحدات إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار قد بدأت، ومن المتوقع إتمامها في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

وقد اتخذ الرئيس الحسن واتارا وحكومته عددا من الخطوات صوب استعادة الأحوال الطبيعية في كوت ديفوار، كان منها إعادة تشكيل مؤسسات الأمن وسيادة القانون، وشغل المناصب المهمة في القوات المسلحة والشرطة والدرك، ونقل المسؤولية عن



تنفيذ مهام القانون والنظام إلى وكالات إنفاذ القانون. ورغم هذه التطورات الإيجابية، ما زالت حالة الأمن في كوت ديفوار، ولا سيما في أبيدجان والمنطقة الغربية من البلد، متقلبة للغاية.

وما زال التقدم بطيئا نحو وضع برنامج جديد لترح السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على الصعيد الوطني، وتجميع الأسلحة من شتى الأطراف ومنها المجتمعات المدنية. وتضطلع القوات الجمهورية لكوت ديفوار بالمسؤولية عن استعادة الأمن، إلا أن تلك القوات لم تتخذ شكلها النهائي بعد وتجهيزها سيئ وتواجه صعوبة التصدي لتحديات عدم الانضباط وأداء مهام القيادة والمراقبة في آن واحد. وهناك عدد من العناصر المسلحة النظامية وغير النظامية ما زالت موالية للرئيس السابق لوران باغبو، ومن بينها الوطنيون الشبان والحرس الجمهوري السابق، وتواصل تلك العناصر تلقي الأسلحة، وقد تشكل تهديدا خطيرا خلال الانتخابات التشريعية. إضافة إلى ذلك، فإن المظالم التي أبدتها أفراد الأمن إزاء عملية إعادة تشكيل قوات الأمن ربما أسهمت في عدة حوادث، منها حادث إطلاق النار في ثكنات الدرك بأبيدجان مساء ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، وثمة خطورة بأن يستغل المخربون تلك المظالم أيضا قبل الانتخابات التشريعية في كوت ديفوار وحلالها.

وفي المنطقة الغربية من كوت ديفوار، أصبحت تحركات الجماعات المسلحة والأسلحة عبر الحدود عنصر تهديد مباشر لأمن كوت ديفوار وليبريا، وزعزعة أمن المنطقة دون الإقليمية. وتواصل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار الإبلاغ عن عدد من الحوادث الأمنية في المنطقة الغربية من كوت ديفوار. ومن أبرزها، شن هجوم في منتصف أيلول/سبتمبر ٢٠١١ على قريرتين تقعان على الحدود في المنطقة الغربية من كوت ديفوار، أسفر عن مصرع ما لا يقل عن ٢١ شخصا، وإصابة عدة أشخاص، وتحويل حوالي ٣٠ متزلا، علاوة على حوادث وقعت في أواخر تشرين الأول/أكتوبر وأوائل تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ في تلك المنطقة، مما أسفر عن مصرع أربعة مدنيين على الأقل. وفي غضون ذلك، ما زالت الحالة الإنسانية الناشئة عن الأزمة التي وقعت بعد الانتخابات تشكل تحديا صعبا، حيث هناك نحو ١٩٥ ٠٠٠ من المشردين داخل البلد، ونحو ١٨٢ ٠٠٠ لاجئ إيفواري في البلدان المجاورة، منهم ١٣٨ ٠٠٠ لاجئ في ليبيريا لم يتمكنوا بعد من العودة إلى منازلهم بسبب الشواغل الأمنية.

واستعدادا للانتخابات التشريعية القادمة في كوت ديفوار، أجرت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تقييما للتهديدات وخلصت إلى وجود خطر يتمثل في احتمال أن يسعى المخربون إلى تعطيل عملية الانتخابات. وتتوقع البعثة حدوث تدهور في الحالة الأمنية

المتقلبة أصلاً، لا سيما في أبيدجان والمنطقة الغربية من كوت ديفوار، التي قد تؤدي الانتخابات فيها إلى تفاقم المظالم السياسية والتوترات القائمة بين الأطراف، ومنها المجتمعات المحلية، مما قد يفضي إلى أعمال عنف في شتى بقاع البلد. كما خلصت البعثة في تقييمها إلى أنها بحاجة إلى تعزيز قدراتها الحالية كجزء من التخطيط الرشيد الذي تجريه كي تكون في وضع يمكنها من ردع المخاطر التي قد تهدد الأمن، وكذلك التصدي لها في حينها. ولن تتعرض قدرة بعثة الأمم المتحدة في ليريا على تنفيذ ولايتها للمخاطر من جراء اقتراح إعادة نشر الأفراد النظاميين والأصول من تلك البعثة إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، خلال الإطار الزمني المحدد والمقترح، على النحو المفصل أدناه. وستكون الحالة في ليريا قيد النظر باستمرار.

وحسب المشار إليه في رسائل السابقة، لا سيما رسالتي إلى رئيس مجلس الأمن المؤرختين ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١١ (S/2011/351) و ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ (S/2011/577)، اتضح أن الطائرات الهليكوبتر العسكرية الثلاث المقدمة من بعثة الأمم المتحدة في ليريا لها قيمتها الكبيرة في كوت ديفوار، حيث ستساعد على منع شن هجمات ضد المدنيين، وكذلك ردع تحركات الجماعات المسلحة عبر الحدود. وأعرب عن امتناني إزاء الإذن الصادر من المجلس بمواصلة استعمال الطائرات الهليكوبتر الثلاث في التصدي للتحديات الأمنية بالمنطقة الغربية من كوت ديفوار، الذي ورد في رسالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ (S/2011/594).

إلا أنه بالنظر إلى المخاطر الجمة التي تحيق بإجراء الانتخابات التشريعية في مثل تلك البيئة الأمنية المتقلبة، فإن استعمال طائرات الهليكوبتر العسكرية في شتى أرجاء البلد، وليس فحسب بمناطق الحدود، سيوفر لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار القدرة الضرورية على الردع والحماية والمراقبة تحقيقاً لعدة أغراض منها دعم العمليات الأرضية. وسوف تمكن الطائرات البعثة بوجه خاص من التصدي للحوادث الأمنية في حينها بجميع أرجاء البلد، مع العمل في الوقت ذاته على كفاءة رصد منطقة الحدود مع ليريا بالقدر الكافي.

وعلاوة على ذلك، أعلمتكم في رسالتي المؤرخة ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١١ (S/2011/351)، بأن الأمانة العامة تستطلع شتى الخيارات التي تتيح نشر وحدة بديلة في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار مؤلفة من اثنين من طائرات الهليكوبتر العسكرية المتعددة الاستخدامات. ولم يتم بعد نشر الطائرتين رغم الجهود التي بذلت لتوفير تلك الأصول. لذا، سيكون من الحكمة، حسب ما ذكرت في تلك الرسالة، الإبقاء على ذلك الخيار الذي يمكن أن يتم بموجبه مؤقتاً إعادة نشر طائرتي الهليكوبتر المذكورتين، المقدمتين من بعثة الأمم

المتحدة في ليبيريا، إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار كي تنوفا لها القدرة الضرورية على التحرك التي تحتاج إليها في تلك الفترة العصيبة.

وفي ضوء ما ذكر أعلاه، أوصي مجلس الأمن بإصدار إذن بأن يتم مؤقتا نقل ثلاث من طائرات الهليكوبتر العسكرية طراز Mi-24 واثنين من طائرات الهليكوبتر العسكرية المتعددة الاستخدامات من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، على أن يكون تشغيل تلك الطائرات في الفترة من ٤ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، بهدف تعزيز قدرة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على الوفاء بالمتطلبات الضرورية خلال فترة الانتخابات. وسيكون هناك ٦٠ فردا ضمن عنصر تعزيز الطيران العسكري، المؤلف من ثلاث طائرات هليكوبتر عسكرية واثنين من طائرات الهليكوبتر العسكرية المتعددة الاستخدامات.

وتعزيزاً لقدرة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على التصدي للتهديدات الأمنية، لا سيما في المناطق التي تشهد أخطارا عالية، يلزم عدد إضافي من الأفراد النظاميين. ولذلك، أوصي أيضا مجلس الأمن بأن يصدر أيضا إذنا بأن يُنقل مؤقتا من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار سرية مشاة مؤلفة من ١٥٠ فردا لتعزيز وجود عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في المنطقة الغربية من البلد، وثلاث فصائل من وحدات الشرطة المشكلة، مع عناصر الدعم اللازم المؤلفة من ١٠٠ فرد للعمل في أبيدجان.

وثمة حاجة لأن يبدأ عمل تلك الوحدات في كوت ديفوار في الفترة من ٤ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وقد روعي في فترة نشر الأفراد النظاميين وطائرات الهليكوبتر العسكرية الخطر المتمثل في احتمال أن تتفاقم التوترات على إثر الانتخابات التشريعية، وأن تتحول إلى أعمال عنف قبل موعد الاقتراع أو في أثنائه أو بعده في ضوء التقلب الراهن في حالة الأمن.

وتسعى الأمانة العامة حاليا إلى ضمان موافقة البلدان المعنية المساهمة بقوات على تلك الترتيبات. وقد وافق رسميا أحد البلدان المساهمة بقوات شرطة على عملية النقل المؤقت. وضمناً لإعادة نشر الأفراد والأصول في الوقت المطلوب من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، أرجو ممتنا أن يقدم مجلس الأمن موافقة مسبقة على تلك الترتيبات المقترحة.

كما أرجو ممتنا عرض هذه الرسالة على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) بان كي - مون